المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
معهد الدراسات الدبلوماسية

مركز الدراسات الإستراتيجية

تقرير رقم : و/ ٦

تقرير عن ورشة عمل

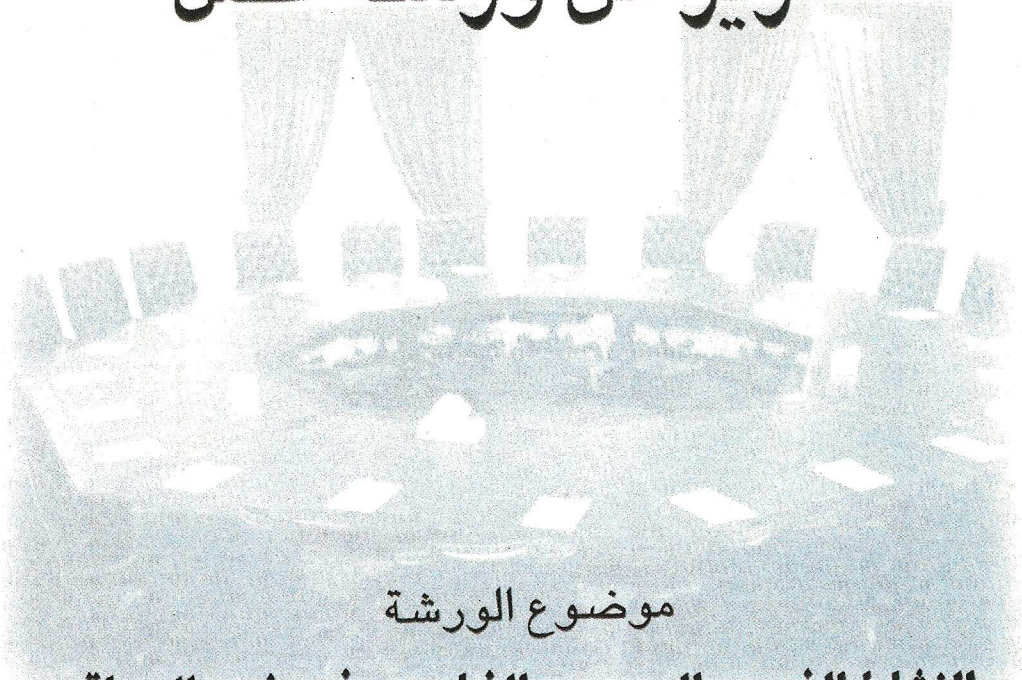

موضوع الورشة

النشاط الخيري السعودي الخارجي في ضوء الحملة الدولية على الإرهاب

تاريخ انعقادها : ٢٦ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ

الموافق : ١٤ يونيه ٢٠٠٤م

مكان انعقادها : معهد الدراسات الدبلوماسية

إعداد

د. محمد حميدان العويضي

د. خالد إبراهيم العلي

د. جميل محمود مرداد

تمهيد

تـــناقش الورشة واقع العمل الخيري السعودي الخارجي في ظل تطورات الأوضاع الدولية الجديدة، وتسعى إلى الوصول إلى رؤية موضوعية لتطوير تنظيمه، وتفعيل وسائله واجراءته التنفيذية، بطريقة تعزز من مكانة هذا النشاط الإسلامي في مواجهة الضغوط الدولية والحملات الإعلامـــية، وجعله أكثر قدرة على التأقلم مع المستجدات الدولية بهدف زيادة فعاليته كأداة من أدوات السياسة الخارجية السعودية. وقد تركز النقاش في الورشة حول الموضوعات الرئيسة التالية:

- العمل الخيري السعودي في ظل الواقع الدولي الجديد.
- الحملات الإعلامية والميدانية ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية.
- سبل تطوير العمل الخيري السعودي: التنظيم والإجراءات والوسائل.
- العمـــل الخيري السعودي كأداة للسياسة الخارجية السعودية وطرق تفعيله في مواجهة التطورات في شبكة العلاقات الدولية.

ملخص النقاش

أفرز حادث الحادي عشر من سبتمبر انعكاسات كبيرة، وأثار وتداعيات سلبية ضخمة على الصعيدين المعنوي والمادي، وقد انعكست تلك التداعيات على شبكة العلاقات الدولية. وكانت آثارهـــا سلبية على العمل الخيري في العالمين العربي والإسلامي بشكل خاص بحجة محاربة الإرهاب. وكان لابد من تشخيص عميق لدوافع الحملات الإعلامية والميدانية ضد المؤسسات الخـــيرية الإسلامية خاصة فيما يتعلق باتهامها بأنها رافد من روافد دعم الإرهاب. كما تطلب الأمر الوصول إلى توصيف موضوعي دقيق لواقع العمل الخيري السعودي في ظل الأوضاع الدولـــية الراهـــنة، خاصة وأن المملكة العربية السعودية تتحمل نسبة ٧٠% من نشاط العمل الخيري الإسلامي في كثير من بقاع العالم.

وفي ضوء هذا الواقع، وانطلاقاً من نظرة موضوعية تعتمد على قدر كبير من الشفافية فقد ركـــز المشاركون في مناقشاتهم على واقع هذا النشاط الإنساني الخيري في محاولة للوصول

إلـــى نظـــرة استشرفيه لما يجب أن يكون علية تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى، وتحقيقاً لمبادئ ومصـــالح المملكة بشكل عام. وقد اتضح في بداية الورشة ومن خلال مناقشات مستفيضة أن هناك حقائق عدة حول العمل الخيري السعودي الخارجي تتركز في الآتي:

١) أن فعـــل الخـــير عمـــل متأصـــل وأساسي في الثقافة الإسلامية، وليس أمرا ثانويا. والأهمـــية تأتـــي من حيث أنه عمل قيمي، فالإنفاق أصل خيري وآنساني عظيم من أصول الإسلام، وأنه حق من حقوق الإنسان.

٢) أن العمـــل الخـــيري ومؤسســـاته يعتبر مقياسا وتقويما لمستوى أداء الأمم والأفراد والـــدول، وهو إحياء حضاري يصل حاضرنا بماضينا، ولنا حق استحضار نموذجنا الإسلامي لما فيه خير الإنسان.

٣) أن العمـــل الخـــيري الإسلامي فعل إنساني ويشكل قطاعا مهما من قطاعات التنمية بحكم ما يترتب على فعالية هذا القطاع من توازن اقتصادي وسياسي واجتماعي.

٤) أن الدفـــاع عن أصل العمل الخيري وأحقيته وأهميته لا يعني أنه معصوم من الخطأ، كمـــا لا يعنـــي أنه فوضى عامة. ولا بد من فصل وتفريق بين العمل الخيري وبين غيره من التصرفات التي تشينه، وتكون ذريعة لوأده.

وبعـــد تعـــريف ماهية وطبيعة العمل الخيري ناقش المشاركون دوافع وأهداف الحملة الإعلامـــية والميدانـــية ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية، خاصة بعد أن بلغ النشاط الخيري الإسلامي السعودي درجة عالية من الازدهار والانتشار في العشرين سنة الماضية. ولاحظوا أن الحملة الإعلامية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في غاية الخطورة، وأنه لا بد من دراسة واستقصاء الدوافع والأسباب بموضوعية، خاصة وأن الحملة على المؤسسات الخيرية تجـــاوزت وبشكل فاضح إلى كل من ارتبط بها من مصارف أو بنوك إسلامية أو شخصيات متـــبرعة، ومؤسســـات خيرية مانحة، وطالت الكثير من الدول، كما أنها لم تقتصر على نوع

دون آخـــر مـــن النشاط الخيري. وكأن الحملة أصبحت توحي بأن الهدف هو تحجيم أو إلغاء مؤسسات العمل الخيري الإسلامي.

ولاحـــظ المشـــاركون أيضا، أن الحملة الإعلامية والميدانية أدت إلى زعزعة ثقة بعض الحكومـــات في المؤسسات الخيرية، مما انعكس سلبا عليها، وأدى إلى إحجام كثير من رجال الأعمال والمحسنين عن البذل والعطاء. وأكدوا أنه يجب على المؤسسات الخيرية التعامل مع الواقع الدولي الجديد، وضرورة الاستفادة من كل المعطيات لصالح العمل الخيري، ولا بد من مـــراجعة الـــنفس، وتصـــحيح الأخطاء، وتحسين الأداء، ووضع خطط جديدة واستراتيجيات مدروســـة تفوت الفرصة على من يريد إعاقة مسيرة العمل الخيري أو شل دوره، خاصة بعد أن لاحظ بعض المشاركين أن العمل الخيري السعودي غير منضبط في بعض نشاطاته، وأنه يتصـــف في جملته بالمبادرات الفردية، وأن المعايير التي توضع لاختيار الأشخاص العاملين فـــي النشاط الخيري معايير خارجية كإجادة اللغة مثلا، دونما مراعاة للاعتبارات الموضوعية الأخرى التي يفترض أن تتوفر في من يتولى هذه الأنشطة في الغالب.

وفـــي جانب آخر شدد المشاركون على ضرورة أن يكون النشاط الخيري السعودي نشاطا مؤسســـيا، وذلك لأن الدولة السعودية دولة ذات رسالة، ولاحظ المشاركون أن العمل الخيري الســـعودي نمـــى وأزدهـــر في ظل غياب جهة نظامية رسمية تضبطه، وتضع الإطار العام والإجـــراءات اللازمة، وتمنح التراخيص لممارسة هذا النشاط. كما غياب الجهة المنظمة دفع بالمؤسســـات الخيرية إلى الاجتهاد في تطوير نظامها الداخلي، كما أن البعض منها سجلت في خارج البلاد.

ونـــاقش المشاركون التوجهات الدولية الجديدة فيما يعرف بمكافحة تمويل عمليات الإرهاب الدولـــي وانعكـــاس ذلك على العمل الخيري السعودي. وأن المعايير التي وضعت في الورقة الإرشـــادية التي أصدرها الفريق الدولي بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك الحرية

للـــدول في جمع وصرف التبرعات. ولا شك في أن هذه الإجراءات ستطال القطاع المصرفي فـــي المملكـــة العربية السعودية، خاصة وأن هناك لجنة دولية تشكلت لمتابعة منابع الموارد الماليـــة للمؤسســـات الخيرية، وبالتالي فان أي خطاء سينعكس سلبا على القطاع المصرفي، ولاحظـــوا خطورة إلزام المتبرع بالمسؤولية القانونية والمالية فيما يقع من تبعات غير قانونية لاحقة لا علم له بها، وقد تنسحب التهم على الحكومات وفقا لذلك.

ورأوا أن تشكيل فريق عمل دولي لمراقبة الأموال، وتوصياته (الأربعين) و(الثماني) التي أقـــرت ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة والدول الفاعلة لفرض إرادتهـــا على الحكومات والشعوب، ومن لا يطبق هذه التوصيات يخرج من التعاملات المالية الدولية، وكأنها أداة لمعاقبته اقتصاديا.

وشدد المشاركون على أن قضية دمج المؤسسات الخيرية في مؤسسة واحدة ترتبط بالدولة فيه بعض الخطورة، فأي خطأ غير مقصود قد يجر إلى تبعات سياسية الدولة في غنى عنها. ولعـــل التـــنوع في العمل الخيري من مصلحة الدولة في ظل جهة إشرافية رقابية. وأن إعادة الـــنظر فـــي سياسات العمل الخيري وضبطه وترشيده ليتواءم وسياسة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي ضرورة ملحة.

ويجـــب الاســـتفادة من العمل الخيري من الناحية السياسية لتعزيز مكانة المملكة في العالم الإســـلامي وفي أوساط الأقليات المسلمة في شتى بقاع العالم، بالإضافة إلى العمل على دعم وتعزيز أن يتكون للخارجية السعودية رصيد من الخبرة في العمل الخيري الخارجي، وتفعيلة في مواجهة المتغيرات الدولية.

وفي ضوء الإطار العام خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات والتي قد تعزز من مكانة العمـــل الخيري السعودي الخارجي وتساهم في الحفاظ على مصالح المملكة المرتبطة بشبكة العلاقات الدولية في المرحلة الحالية. وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

التـــوصيات

١) العمـــل علـــى إنشاء هيئات ومنظمات رسمية وأهلية تدافع عن المؤسسات الخيرية السعودية عن طريق عقد المؤتمرات والدراسات وممارسة الضغط الكافي على منابع تلـــك الحمـــلات، وذلك على غرار المجلس الأوروبي CEDAG المتخصص بدعم وحماية العمل الخيري ومؤسساته، ومجلس الرابطة الأمريكي لتنمية الموارد والوقف الخيري AAFRTP.

٢) إقامـــة مركز متخصص يعنى بجمع كل ما يتعلق بالعمل الخيري من معلومات حتى يتســـنى الاســـتفادة المثلى لتقييم أداء وقياس التجربة لهذا النشاط بالإضافة الى تقديم إحصاءات تتسم بالشفافية للتعريف بالعمل الخيري ونشاطاته من أجل زرع بذور الثقة عند من يتهم ويشك في نوايا العمل الخيري.

٣) لا بـــد من العمل على تقوية مركز الثقل السعودي في مجال أنشطة الأعمال الخيرية فـــي المســـتويين العربـــي والإسلامي وذلك تعزيزا للدور الريادي الذي تضطلع به المملكة في هذا المجال.

٤) التأكيد على ضرورة أن تعمل مؤسسات وجمعيات العمل الخيري السعودي بكل شفافية ووضوح في مجال تخصصاتها الاغاثية والدعوية، مع مراعاة أن لا تقحم نفسها في مجالات أخرى غير مجالاتها التي تخصصت فيها وأعلنتها.

٥) يجـــب أن لا تشـــغلنا دعـــاوى الإرهـــاب عن دعم المؤسسات الخيرية الإسلامية في فلســـطين، قضـــية المســـلمين الأولى. والتأكيد على أن الدعم للشعب الفلسطيني حق مشروع لنصرة المستضعفين، وتحرير الأرض وفقا للشرائع الدولية.

٦) تعريف العمل الخيري الإسلامي السعودي بما يوازي مفهوم العمل الخيري في ثقافة المجـــتمع الغربـــي، حـــتى يستوعب الرجل الغربي حقيقة العمل الخيري الإسلامي وأهدافه الإنسانية، والمقارنة بمثابة حجة.

٧) إيجاد مراكز تدريب متخصصة تقوم بتدريب العاملين والمتطوعين للعمل في القطاع الخيري، وأخرى للأبحاث والدراسات والاستشارات العلمية والقانونية. كما يجب أن ندرك أهمية أن يكون العاملين في القطاع الخيري السعودي من السعوديين، خاصة بعد أن لوحظ أن معظم العاملين في قطاع العمل الخيري السعودي في الداخل والخارج من غير السعوديين.

٨) العمل مع المنظمات الدولية الخيرية في سد الثغرات الموجودة في اللوائح والقوانين الدولية حول تعريف الإرهاب، والنشاطات الممنوعة، والعمل على إنشاء لائحة قانونية ونشرها دوليا للتعريف بالمنظمات الخيرية وحمايتها من الناحية القضائية. وكذلك تكثيف العمل المشترك مع مختلف المنظمات الإنسانية والخيرية، وتنسيق العمل عبر مكتب دولي يضم هذه المنظمات.

٩) الاستفادة من البيان الختامي لمؤتمر باريس للمنظمات الخيرية والإنسانية الذي عقد في يناير سنة ٢٠٠٣م، والذي توصل المؤتمرون فيه إلى مشروع إعلان عالمي خاص بحقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات في العمل الخيري والإنساني، والعمل مع الآخرين على تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة له.

١٠) بما أن المؤسسات الخيرية هي عمل أهلي وشعبي ويتفق مع سياسات المملكة وتوجهاتها نحو الخير والمساعدة ونشر الإسلام ورفع المعاناة والحرمان، فان من واجب الدولة دعم هذه المؤسسات وحمايتها وزيادة عددها بما يحقق أغراضها.

١١) التشديد على أن العمل الخيري رافد مهم من روافد السياسة الخارجية لأي دولة، ولهذا فالعمل الخيري السعودي ليس عبئا ينبغي التخفف منه، ومن ثم فهو عمل مشروع وتأكيد واضح للحضور السياسي الخارجي السعودي يجب تكريسه ودعمه.

١٢) إجراء دراسة عن اتجاهات الشعب السعودي تجاه العمل الخيري في الخارج بقصد التعرف على مدى صحة ما يقال عن أن العمل الخيري الخارجي هو عمل لا حاجة إليه، وأنه على حساب العمل الخيري الداخلي.

١٣) وجـــود أخطاء في ممارسة العمل الخيري الخارجي عن طريق بعض المؤسسات لا يعني بحال نقض مبدأ العمل الخيري نفسه، وحاجتنا إليه تنبع من أنه ينطلق من مبدأ الدفاع عن الذات وتحقيق الهوية الإسلامية والانتماء الإنساني.

١٤) التأكيد على أن صدور قرار إقامة " الهيئة السعودية الخيرية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج " يعتبر إجراء مهما في ضبط ومراقبة ودعم العمل الخيري، مع التوصية أن لا تكـــون بديـــلا عن المؤسســـات القائمة، ولا جهة تنفيذية لأن هذا سوف يؤدي بشـــكل أو بآخـــر الـــى الوقوع في الأخطاء نفسها التي وقعت بها بعض المؤسسات الخـــيرية في السابق، ومن ثم يجب أن يؤخذ في الاعتبار كل المعطيات والمكتسبات السابقة عند وضع نظامها الأساسي، للأسباب التالية:

أ) ســـهولة الضغط لتحجيمها أو تغيير وجهتها عن الأهـــداف التي يفترض أن تقوم بها.

ب) فـــي حالة كون هذه الهيئة بديلا عن المؤسسات والجمعيات القائمة، فان هذا يجعلهـــا مـــن الناحية القانونية وريث طبيعي لها، وهذا سيجعلها تحت طائلة الدعاوى والمشكلات والمطالبات القانونية.

ج) أن تُمثل الجمعيات الخيرية التي تعمل في الخارج في هذه الهيئة الجديدة، مع احـــتفاظ كـــل جمعـــية بشخصـــيتها الاعتبارية وتكون مسؤولة عن أعمالها التنفيذية.

د) أن تكـــون هـــذه الهيئة إشرافية رقابية، وتضع السياسات الإجرائية الإدارية للجمعيات الخيرية.

١٥) نظـــرا لأن الهيـــئة الجديـــدة لم تمارس مهامها بعد وحرصا على استمرارية العمل الخـــيري وتواصل منافعه' فانه يجب أن يعطى تصريح رسمي (قانوني) لكل هيئة سعودية تعمل في الخارج الى أن تمارس الهيئة الجديدة أعمالها بشكل رسمي.

١٦) ينبغـــي الحـــرص الشديد، من بعض المسؤولين، عند التصريح بآراء رسمية لوسائل الإعـــلام من إدانة النفس والعمل الخيري، لأن هذا سيستغل من أعداء المملكة لإقامة دعاوى قانونية ضد الدولة وأفراد الشعب السعودي.

١٧) تشـــكيل وتفعـــيل اللجان الحكومية والشعبية للدفاع عن المتهمين السعوديين في مجال الإغاثة، أو من وجهت لهم تهمة دون حجة قانونية، وإنشاء صندوق للدفاع عن الأفراد الذين أقيمت عليهم دعاوى.

١٨) تشـــكيل لجـــنة إعلامية من المتخصصين المميزين للقيام بإعداد استراتيجية إعلامية شـــاملة (أنماط، وخطاب، وأطروحات) تتجاوز وضعية الدفاع والتبرير إلى صيغة أكثر فعالية لتوضيح ثوابتنا ومرتكزاتنا ومنطلقاتنا الحضارية.

١٩) العمـــل علـــى أن يعزز العمل الخيري الخارجي علاقات المملكة مع العالم الإسلامي والجالـــيات المســـلمة في شتى بقاع العالم، وسد الفراغ والتراجع العربي والإسلامي الرسمي في كثير من البلدان وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء.

٢٠) نشـــر وتعمـــيم الورقة الإرشادية التي وضع بنودها فريق العمل الدولي سنة ٢٠٠٣م لمراقـــبة نشـــاطات الجمعيات الخيرية العاملة في الخارج بين الجمعيات في المملكة لمعـــرفة محـــتوياتها، وكذلك التوصيات الأربعين ثم الثماني التي صدرت عن فريق العمـــل الدولـــي الذي تشكل بضغط من الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة الى أن هذه التوصـــيات تمس الوضع المالي السعودي الداخلي عند وقوع ما يخالفها بحسب تفسير واضعيها، ولا بد من تبيان مضامينها لأكبر عدد من المواطنين حتى لا يقع أحد أبناء المملكة تحت طائلة مخالفتها جهلا.

المشاركون في الورشة

الاســـم	الجهة - الوظيفة
د. محمد بن عبد الله السلومي	باحث في الشؤون الإسلامية
د. أحمد سيف الدين تركستاني	قسم الإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود
د. عبد الله بن فهد اللحيدان	وكيل وزارة الشؤون الإسلامية المساعد
الشيخ عقيل بن عبد العزيز العقيل	أمين عام مؤسسة الحرمين سابقا
د. سعود مختار الهاشمي	جامعة الملك عبد العزيز
د. خالد بن عبد الرحمن العجيمي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
د. عدنان محمد الوزان	مستشار بوزارة الشؤون الإسلامية
د. توفيق بن عبد العزيز السديري	وكيل وزارة الشؤون الإسلامية
د. صالح بن ابراهيم بابعير	الأمين العام المساعد للندوة العالمية للشباب الإسلامي
د. صالح بن حسين العائد	الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
د. عبد الله بن إبراهيم العسكر	جامعة الملك سعود
أ. محمد بن عبد الرحمن المقيطيب	مدير إدارة الإنـــماء والتعاون الدولي بوزارة المالية
أ. علي بن محمد الغيث	مدير إدارة التفتيش البنكي بمؤسسة النقد
أ. ضيف الله بن سليم البلوي	وزارة الشؤون الاجتماعية
د. محمد حميدان العويضي	استاذ التاريخ السياسي المساعد المشرف على إدارة الدوريات والنشر بمعهد الدراسات الدبلوماسية

د. خالد ابراهيم العلي	استاذ العلوم السياسية المساعد والمشرف على إدارة البرامج التأهيلية بمعهد الدراسات الدبلوماسية
د. جميل محمود مرداد	استاذ العلوم السياسية المشارك والمشرف على وحدة التعاون الدولي بمعهد الدراسات الدبلوماسية